

Document:	EB 2007/92/R.3
Agenda:	3
Date:	10 December 2007
Distribution:	Public
Original:	English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

**تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج العمل،
واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتين
الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه
لعام 2008**

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والتسعون
روما، 11-13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Carlo Maria Borghini

المراقب المالي

رقم الهاتف: +39 06 5459 2791

البريد الإلكتروني: c.borghini@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre Mcgrena

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: Dd.mcgrena@ifad.org

المحتويات

ii	توصية بالموافقة
1	أولا - مقدمة
1	ثانيا - استعراض لجنة مراجعة الحسابات لبرنامج العمل والميزانيتين للصندوق لعام 2008
1	ألف - سعر الصرف
3	باء - الميزانية الرأسالية
4	جيم - الميزنة القائمة على النتائج
5	دال - مسائل أخرى
6	ثالثا - استعراض لجنة مراجعة الحسابات لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم في الصندوق لعام 2008
7	رابعا - خاتمة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للإحاطة علماً بهذا التقرير والموافقة على التوصيات الواردة فيه.

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2008

أولا - مقدمة

- 1- وفقاً للإجراءات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين يُعرض اقتراح برنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2008 (الوثيقة EB 2007/92/R.2) على لجنة مراجعة الحسابات لبحثها قبل العرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2007 ودورة مجلس المحافظين التي تعقبها.
- 2- ويقتصر استعراض لجنة مراجعة الحسابات على المسائل المالية والتقنية ولا يتضمن أي تغييرات على القرارات السياساتية التي اتخذها المجلس في سبتمبر/أيلول 2007، كما لا يطرح أي توصيات تتعلق بالموافقة على وثيقة برنامج العمل واعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية (EB 2007/92/R.2). وتقتصر مهمة اللجنة على إعداد تقرير لعرضه على المجلس التنفيذي بعد استعراض الوثيقة في نوفمبر/تشرين الثاني.
- 3- واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات الوثيقة EB 2007/92/R.2 في دورتها الثامنة والتسعين في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
- 4- ويعرض هذا التقرير المواضيع ذات الصلة بالاقترحات الواردة في الوثيقة والتي تود اللجنة أن يكون المجلس التنفيذي على علم بها.

ثانياً - استعراض لجنة مراجعة الحسابات لبرنامج العمل والميزانيتين للصندوق لعام 2008

ألف - سعر الصرف

- 5- لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أهمية تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لعمل الصندوق، وناقشت سعر الصرف تحت عنوانين، هما برنامج العمل، ومعدل الكفاءة.¹

برنامج العمل

- 6- أثارت اللجنة مسألة تضاول القيمة الحقيقية لبرنامج العمل. ولاحظت الزيادة المتوقعة في برنامج العمل بنسبة 10 في المائة بالقيمة الحقيقية. على أن اللجنة أعربت عن قلقها من أن ما يحصل عليه المقترضون والجهات المتلقية للمنح من فوائد حقيقية بوحدة حقوق السحب الخاصة ربما تكون قد بدأت فعلاً في التراجع في ظل استمرار إعادة موازنة الدولار.

¹ معدل الكفاءة (المحدد في ديسمبر/كانون الأول 2005) هو مجموع الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج مقسوماً على قيمة برنامج العمل.

7- ويمثل ذلك مسألة مهمة يمكن أن يكون لها وقعها على أثر الصندوق، ولكن اللجنة خلصت إلى أن الأمر متروك للأعضاء لطرح هذه المسألة في المجلس لمعرفة إمكانية معالجتها، لا سيما على ضوء المناقشات التي ستجري خلال مشاورات تجديد الموارد.

معدل الكفاءة

8- ناقشت اللجنة معدل الكفاءة على غرار ما جرت عليه العادة في اجتماعاتها السابقة. وفي حين أن تطبيق معدل للكفاءة يعتبر مهما لتوجيه الاهتمام إلى الجوانب المتعلقة بالتكلفة في مسألة الفعالية فإن ذلك لا ينبئ على وجه الدقة بالحالة في الصندوق لا لشيء سوى لأن البيانات التي تستند إليها هذه الحسابات ليست متجانسة بدرجة كافية. ويمثل ذلك مشكلة هيكلية ناجمة عن إعادة احتساب البسط (الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج) على أساس تحركات أسعار الصرف، ولكن قيمة برنامج العمل بالدولار الأمريكي لم تُحتسب على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة. وتزداد حدة هذه المشكلة خلال الفترات التي تشهد هبوطاً كبيراً في سعر الدولار الأمريكي.

9- وأشارت الأمانة إلى أن لجنة مراجعة الحسابات اعترفت أثناء الحلقة الدارسية التي عُقدت في يونيو/حزيران 2007 وبحثت خلالها أثر تقلبات سعر الصرف على معدل الكفاءة بأنه حتى لو كانت النسبة المعيارية تشوبها عيوب كامنة فإن استعراضها خلال فترة زمنية معينة من شأنه تحديد اتجاهات تساعد رغم ذلك على تقييم الأداء خلال فترة زمنية.

10- وعلاوة على ذلك، فإن النسبة لا تمثل سوى مؤشراً واحداً لأداء الميزانية في الصندوق. وهناك مؤشرات أخرى تكشف عن أداء واضح، مثل التعريف الدقيق للنمو الحقيقي الصفري (بما يعادل التضخم في منطقة اليورو) الذي يُطبق على جميع التكاليف في الميزانية الإدارية ويُعبر عن الجهود الحقيقية المبذولة لإدارة التكاليف بشكل استباقي. وأسفر ذلك عن تخفيض حقيقي بنسبة تناهز 4.5 في المائة حيث من المتوقع أن ترتفع تكاليف الموظفين بما متوسطه 8 في المائة خلال عام 2008. وثانياً، فقد شهد مظهر الميزانية الكلية تحركاً كبيراً من الإدارة نحو الأنشطة التي تتسم بطابع تشغيلي أوضح. وكانت لجنة مراجعة الحسابات قد طلبت منذ بضع سنوات أن تقوم الإدارة بحساب النسبة المئوية لمجموع التكاليف الإدارية التي يمكن النظر إليها باعتبارها تكاليف تشغيلية. ولكي يتسنى القيام بذلك ورصد تحرك التكاليف بين المجالات التشغيلية والمجالات غير التشغيلية، قامت الإدارة بتحديد الفئات التالية: التكاليف التشغيلية المباشرة، والتشغيلية غير المباشرة، وتكاليف الدعم، والتكاليف المؤسسية أو تكاليف التسيير.

11- وتقوم الشعب برصد ميزانياتها بحسب الأنشطة، ويرتبط كل نشاط بواحدة من الفئات سالف الذكر. وبهذه الطريقة فإن النسب المئوية الناشئة في كل فئة تمثل صورة تصاعديّة للطريقة التي ستفق بها الأموال وليس مجرد تقدير لما قد تكون عليه التكاليف التشغيلية. وفي سياق المظروف الكلي البالغ 111.1 مليون دولار أمريكي فقد قامت الشعب برصد المبالغ على أساس الأنشطة التي تدعم عمليات الصندوق (54 في المائة تقريباً) حتى يتسنى تحسين تصميم المشروعات، وتحسين تنفيذها والإشراف عليها.

12- وتذكر اللجنة أن الإدارة تبذل جهوداً كبيرة لاحتواء ديناميات النفقات، وأنه يجري توجيه مزيد من التكاليف والموارد نحو الجانب التشغيلي.

13- ووافقت اللجنة على ضرورة الحفاظ على معدل الكفاءة دون استبعاد إمكانية إجراء تعديلات في المستقبل. على أن معدل الكفاءة ينبغي ألا يمثل المؤشر الوحيد، بل ينبغي أن يشكل جزءاً من مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعبر عن ديناميات الميزانية الإدارية، وهي النمو الحقيقي الصفري، والنفقات التشغيلية مقابل النفقات غير التشغيلية، وتكاليف الموظفين وأعدادهم.

باء - الميزانية الرأسمالية

14- يمثل الشاغل الرئيسي للجنة في قدرة الأمانة على إثبات إمكانية جني فوائد في المستقبل من النفقات المرصودة في الميزانية الرأسمالية.

15- وأوضحت الأمانة أن أحد المبادئ الرئيسية التي يستند إليها نهجها في الميزنة الرأسمالية هو تحميل تكلفة البنود الرأسمالية على الميزانية الإدارية (مثل هبوط القيمة) على مر الزمن، بحيث يعبر ذلك عن الفوائد التي من المتوقع جنيها خلال فترة زمنية تزيد على عام واحد. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في أن ذلك يتطلب قدرأ أكبر من الانضباط والمشاركة من الأشخاص القائمين بإدارة المشروع لأنهم يدركون أن هبوط القيمة سيتم تحميله على ميزانياتهم في المستقبل.

16- وهناك نوعان من الفوائد التي يمكن أن تنشأ عن النفقات الرأسمالية، أحدهما هو انخفاض التكاليف والآخر فهو مكاسب الكفاءة. وتيسر النفقات الرأسمالية تخفيض تكاليف محددة في بعض المجالات، وأما بخصوص اقتراح هذه السنة فهناك ترشيد واضح للعمليات المؤسسية، وبخاصة في مجال إدارة الموارد البشرية، ونظام القروض والمنح، والتصدي للقضايا المتعلقة بالحضور القطري واستمرارية العمل التي تشمل استبدال الحواسيب القديمة.

17- ويحدد إطار الميزنة الرأسمالية مختلف أنواع النفقات الرأسمالية، ولكن الميزانية الرأسمالية المقترحة لهذا العام لا تشمل إلا المشروعات الأساسية والجوهرية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. واجتمعت لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات الداخلية للصدوق وبحثت البرنامج الاستراتيجي المقترح لتكنولوجيا المعلومات الذي يشمل تلك المشروعات وقررت أنه بالإضافة إلى ذلك فسيكون من المفيد التصدي لأحد المخاطر المؤسسية المرتبطة بنظام القروض والمنح.

18- ويجب إعادة إصلاح نظام إدارة القروض والمنح، وهناك فرص حقيقية لترشيد العمليات في عدد من المجالات التي توجد فيها وصلات بينية يدوية بين مختلف النظم. ويمثل ذلك أحد مجالات المخاطرة المؤسسية التي تكمن في صميم عمل الصدوق والتي أثارها المراجع الخارجي ونوقشت في التقرير الأخير للجنة مراجعة الحسابات.

19- وتتمثل إحدى المخاطر المؤسسية الأخرى في الانتقال إلى برنامج قوي لاستمرارية العمل فيما يتعلق بنظم المعلومات. وقد اتخذت خطوات أولية نحو التصدي للمخاطر المرتبطة باستمرارية العمل وذلك عن طريق إنشاء احتياطي في جنيف لدى المركز الدولي المحاسبة الإلكترونية، وإن كان يلزم وضع برنامج قوي لاستمرارية العمل.

20- واستفسر بعض أعضاء اللجنة عن تحليل تكاليف وفوائد تلك الاستثمارات. وأوضحت الإدارة أنه ينبغي عند إجراء تلك القياسات عدم التعبير عن الجوانب من حيث تخفيض التكلفة فحسب، بل وكذلك من حيث مكاسب الكفاءة الناجمة عن إمكانية تحقيق المزيد بموارد أقل، بما في ذلك القدرة على الحصول على معلومات دقيقة ومستوفاة، وتجهيز وإصدار تقارير يمكن أن تشكل الأساس لاتخاذ قرارات في الوقت المناسب. ومثال ذلك أنه مع إدخال وحدة PeopleSoft لإعداد الميزانيات فإن الوقت المستغرق في إعداد الميزانيات انخفض بشكل ملحوظ، مما يتيح مزيداً من الوقت لتحسين جودة وثائق الميزانية التي تعرض على المجلس.

جيم - الميزنة القائمة على النتائج

21- أثنت اللجنة على الصندوق لميزانيته الأولى القائمة على النتائج وطلبت إيضاحاً حول طريقة تخصيص الميزانية وفقاً لنتائج الإدارة المؤسسية.

22- وأوضحت الأمانة أن وثيقة الميزانية تستند إلى النتائج على مستويين اثنين، هما مستوى برنامج العمل ومستوى الميزانية الإدارية المساندة واعتماد تمويل تجهيز البرامج. ويجري تخصيص برنامج العمل المقترح على أساس الأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010. وأما التكاليف المساندة فتوزع على نتائج الإدارة المؤسسية.

23- وتخصّص الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج لنتائج الإدارة المؤسسية بالنظر إلى أن الأنشطة التي توزع عليها التكاليف مرتبطة بنتائج الإدارة المؤسسية المتعلقة بكل منها. ومثال ذلك أن "تصميم القروض والمنح" يمثل نشاطاً مرتبطاً بنتيجة الإدارة المؤسسية الثانية، وهي تحسين تصميم المشروعات.

24- كما استفسرت اللجنة عن الأسباب وراء عدم إدراج المستويات المتوقعة للأداء في عام 2008 فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية في القسم سادساً - باء من الوثيقة. وأوضحت الأمانة أن نظام الإدارة القائمة على النتائج ما زال جديداً نسبياً ولم يدخل طور التطبيق الكامل إلا في عام 2007. وعلى الرغم من إجراء استعراضين فصليين كاملين للأداء فإن الأمانة ترى أن من الملائم عدم تحديد التوقعات بالنسبة لعام 2008 إلا بعد الانتهاء من الاستعراض الفصلي الثالث. وسوف يتيح ذلك بيانات أساسية أكثر واقعية لتحديد أهداف عملية لعام 2008، وسيسمح بالتشاور على مستوى الإدارة حول التوقعات المعقولة للسنة المقبلة بالنسبة لخط الأساس. ولذلك فقد ترك هذا القسم خالياً عن قصد حتى يتسنى عرض أهداف أكثر وضوحاً وتراعي الخبرة المكتسبة حتى تاريخه على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007.

دال - مسائل أخرى

اعتماد تمويل تجهيز البرامج

25- أثارت لجنة مراجعة الحسابات عدة نقاط تتعلق باعتماد تمويل تجهيز البرامج. وطلبت اللجنة أولاً إيضاح أسباب اقتراح الزيادة الاسمية في اعتماد تمويل تجهيز البرامج بنسبة 13.9 في المائة في الوقت الذي تبلغ فيه الزيادة في برنامج العمل 10 في المائة، وطلبت ثانياً إيضاح طريقة صياغة ميزانية اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

26- وأوضحت الأمانة أن الزيادة الاسمية بنسبة 13.9 في المائة تشمل زيادة حقيقية بنسبة 8.8 في المائة، وهي في واقع الأمر أقل من الزيادة في برنامج العمل. وأضافت الأمانة أن هناك ثلاثة عناصر في الزيادة الحقيقية لاعتماد تمويل تجهيز البرامج، وهي تكاليف الموظفين، وتكاليف المؤسسات المتعاونة، وتكاليف غير الموظفين. ومن المتوقع أن تزيد تكاليف الموظفين في عام 2008 بما متوسطه 8 في المائة. وتشير التوقعات إلى أن تكاليف غير الموظفين (بدون تكاليف المؤسسات المتعاونة) ستزداد بنسبة 2 في المائة، وهو المعدل العام للتضخم. وهذه الزيادة في تكاليف غير الموظفين بنسبة 2 في المائة لا يمكن تطبيقها على تكاليف المؤسسات المتعاونة لأن أكبر مورد للصندوق، وهو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدأ حالياً في تطبيق الاسترداد الكامل، ومن المتوقع أن تزداد التكاليف التي ينكبدها الصندوق في هذا الصدد بأكثر من 2 في المائة.

27- وتشمل الزيادة الحقيقية بنسبة 8.8 في المائة في اعتماد تمويل تجهيز البرامج دمج مبادرات الحضور القطري الخمس عشرة التي كانت تمويل من ميزانية البرنامج التجريبي للحضور الميداني في السنوات السابقة. ورُصدت ميزانية مقدارها 2.05 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف الإدارة والموظفين المرتبطة بالحضور القطري، وتشكل هذه الميزانية جزءاً من الميزانية المقترحة بمبلغ 38.8 مليون دولار أمريكي لاعتماد تمويل تجهيز البرامج. وأوضحت الأمانة أن هذه الميزانية البالغة 2.05 مليون دولار أمريكي مشمولة في الـ 6.1 مليون دولار أمريكي المخصصة لأنشطة "البرامج القطرية" في إطار اعتماد تمويل تجهيز البرامج كما هو وارد في الملحق السابع من الوثيقة EB 2007/92/R.2.

28- وفيما يتعلق بطريقة صياغة ميزانية اعتماد تمويل تجهيز البرامج، لفتت الأمانة انتباه اللجنة إلى التحول في التكاليف من إشراف المؤسسات المتعاونة إلى التكاليف المرتبطة بالإشراف المباشر. وسوف تتخفف المدفوعات المباشرة للمؤسسات المتعاونة في عام 2008، وسيقابل ذلك زيادة في نفقات الصندوق في ظل توليه المسؤوليات المباشرة التي كانت تُسند من قبل إلى جهات خارجية. ويعتبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الجهة الأقل تكلفة في السوق، ولذلك فقد أُسند إليه الصندوق نسبة كبيرة من مهام الإشراف. وصدر مؤخراً عدد من الدراسات التي تشير إلى أن جودة وحجم الإشراف لا يكفيان للحصول على النتائج المرجوة. كما تشير إحدى دراسات التقييم التي أُجريت مؤخراً إلى أن الإشراف المباشر يعتبر أكثر فعالية في تحقيق الأثر الإنمائي.

29- ويتوقع الصندوق أن تكلف الإشراف المباشر في المدى المتوسط ستخفف بما يعبر عن تعميم الحضور الميداني وزيادة استخدام العمليات الوطنية والموظفين الوطنيين في الإشراف.

تكاليف خطة العمل

- 30- استفسرت اللجنة عما إذا كانت هناك تكاليف لخطة العمل في الميزانية لعام 2008.
- 31- وأوضحت الأمانة أن التقرير النهائي عن خطة العمل الذي سيشمل عرضاً عاماً للوضع المالي سيُعرض على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007. ومن المتوقع وجود بعض عناصر المبالغ المرحلة التي سيتعين البت في استخدامها. ومع ذلك فقد تم تعميم جميع أنشطة خطة العمل الرئيسية في الصندوق ويجري دمج التكاليف في العمليات العادية. ومثال ذلك أنه تم دمج نظام الإدارة القائمة على النتائج بالكامل في الميزانية العادية. وبالمثل فيما يتعلق بالحضور القطري فقد تم دمج العمليتين المتعلقتين ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة والإشراف. وربما تكون هناك بعض المنجزات المتعلقة بالنسبة لتجريب أنشطة معينة في إطار خطة العمل، وهي أنشطة ستستوعب الموارد المحددة في إطار الخطة، ولكن النفقات التي تطوي عليها عملية التغيير الناشئة عن خطة العمل تدخل من حيث المبدأ ضمن ميزانية عام 2008 والميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج.

إطار القدرة على تحمل الديون

- 32- طلبت اللجنة تفاصيل عن مقدار المنح المتوقعة خلال عام 2008 ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. ولم يتحدد حتى الآن حجم القروض لعام 2008، ولكن التوقعات تشير إلى أن منح إطار القدرة على تحمل الديون ستمثل زهاء 18 في المائة من البرنامج الإقراضي، وهو ما يتماشى مع النسبة المتوقعة لعام 2007، وكذلك مع الممارسات المعمول بها في مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الدولية للتنمية.

ميزانية التدريب

- 33- لاحظت اللجنة الزيادة الكبيرة في ميزانية التدريب لعام 2008. وأوضحت الأمانة أن هذه الزيادة التي تأخرت لوقت طويل في الاعتمادات المخصصة للتدريب تعبر عن ترتيب أولويات النفقات وإعادة مواءمتها من أجل بناء قدرة موظفي الصندوق. ويتضمن الجدول 7 من الوثيقة EB 2007/92/R.2 الخطوط العريضة للكيفية التي سيتم بها إنفاق الميزانية البالغة 1.1 مليون دولار أمريكي. وشرع الصندوق في إجراء بعض أنشطة التدريب للإدارة المتوسطة خلال عام 2007 وسوف يواصل تنفيذها. وإضافة إلى ذلك، سيجري بناء القدرات المتعلقة بالإشراف والاتصالات العامة وغير ذلك من التدريب الذي حدّدته الشُعَب بنفسها في مجال بناء القدرات.

ثالثاً - استعراض لجنة مراجعة الحسابات لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم في

الصندوق لعام 2008

- 34- كما ناقشت لجنة مراجعة الحسابات برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته المقترحة لعام 2008. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للانخفاض بنسبة 13 في المائة بالقيمة الحقيقية في الميزانية المقترحة لمكتب التقييم لعام 2008 مقارنة بميزانية عام 2007. وأشارت اللجنة إلى أن هذا الانخفاض يعبر عن التمويل الكامل للمهام التي أفضت إلى الزيادة الكبيرة في عام 2007. وشدّدت اللجنة في الوقت ذاته على الحاجة إلى

كفالة توفير الموارد الكافية لوظيفة التقييم المستقل في الصندوق من أجل ضمان مساهمتها في تعزيز المساواة والتعلم في المنظمة.

35- ودارت مناقشات حول إمكانية وضع مؤشرات ومعايير خارجية لتقييم كفاءة ميزانية مكتب التقييم. ويتمثل أحد المؤشرات الممكنة المقترحة في النسبة بين ميزانية مكتب التقييم وبين التكاليف الإدارية للصندوق أو برنامج العمل للصندوق أو كليهما. وتم الاتفاق على أن يضع مكتب التقييم في السنة المقبلة، بالتشاور مع لجنة التقييم مؤشرات و/أو معايير مقترحة للكفاءة في إطار وثيقة برنامج عمله وميزانيته لعام 2009.

36- وتم لفت انتباه لجنة مراجعة الحسابات إلى الزيادات المرتبطة بتكاليف الموظفين الناجمة في معظمها عن الزيادات السنوية في التكاليف المعيارية في مناصب الموظفين التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي هذا الصدد، أوضح مكتب التقييم أنه على ضوء الحجم الصغير نسبياً للموظفين مقارنة بالصندوق ككل فإن جميع الزيادات التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية يجب استيعابها في الشُعبة لكفالة سداد مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم.

37- ومن ناحية أخرى، أوضح مكتب التقييم، بناءً على طلب لجنة مراجعة الحسابات، أن التخفيض المقترح بنسبة 13 في المائة في ميزانيته لعام 2008 (بما مقداره 732 000 دولار أمريكي تقريباً) ناجم عن عوامل مختلفة، بما في ذلك تخفيض مقداره 1.5 وحدة من الموظفين، وإلغاء التقييم المُرمَع لأمريكا الوسطى، وكذلك، حسب ما تم الاتفاق عليه مع لجنة التقييم، تأجيل البدء في عمليات تقييم سياسة الصندوق الخاصة بالنهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية، واستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق. كما أوضح مكتب التقييم، بناءً على طلب اللجنة، أن الميزانية المخصصة لأنشطة التواصل والشراكة في التقييم بما مقداره 183 000 دولار أمريكي لا تشمل مساهمة مالية في التقييم الجاري لمبادرة "أمم متحدة واحدة"، على الرغم من أن جزءاً صغيراً من هذه المخصصات يعكس مكافئ وقت موظفي مكتب التقييم الذي ستستثمره الشُعبة في المساهمة في هذا التقييم المحدد.

38- وأخيراً، وافقت اللجنة، بعد إجراء مناقشات حول الموضوع، على إمكانية الاستمرار في إعداد وعرض ميزانية مكتب التقييم بشكل منفصل عن الميزانية الإدارية للصندوق حسب ما تقتضيه سياسة التقييم في الصندوق التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003.

رابعاً - خاتمة

39- تود لجنة مراجعة الحسابات عند النظر في اقتراح عام 2008 أن تسترعي انتباه المجلس إلى الزيادة بنسبة 10 في المائة في برنامج العمل. وبالنظر إلى تضاول القيمة الحقيقية لبرنامج العمل في ظل استمرار هبوط قيمة الدولار الأمريكي، ينبغي للمجلس بحث طريقة أكثر استقراراً للتعبير عن تلك القيمة من أجل تحديد أهداف لفترة تجديد الموارد.

40- وبالنظر إلى الأهمية التي يعلقها المجلس على معدل الكفاءة (وهو كسر بسطه هو الميزانية الإدارية بالإضافة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج ومقامه هو مستوى برنامج العمل)، فإن لجنة مراجعة الحسابات ستنتظر باهتمام خاص في خيار لزيادة تجانس القيم التي يشملها معدل الكفاءة. ومثال ذلك أنه

يمكن إعادة حساب تلك القيم بوحدات حقوق السحب الخاصة. ومع ذلك، فمن الصحيح القول بأن معدل الكفاءة ليس سوى مؤشر واحد لأداء الميزانية في الصندوق. وهناك مؤشرات أخرى مفيدة تتمثل في النمو الحقيقي الصفري في الميزانية الإدارية واتجاه الميزانية الكلية نحو تحويل الموارد من المجال الإداري إلى المجال التشغيلي.

41- وتماشيا مع تجارب المؤسسات المالية الدولية الأخرى فإن إدخال الميزانية الرأسمالية سيحقق فوائد مهمة من حيث الشفافية وزيادة الانضباط حيث ستساعد آلية هبوط القيمة المرتبطة بالميزنة الرأسمالية على تقييد ميزانيات المدراء في المستقبل. ومن المتوقع أيضا أن تشهد مجالات مثل إدارة الموارد البشرية ونظام إدارة القروض والمنح مكاسب في الكفاءة.

42- وفيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج فإن الفوائد الرئيسية تتبع من الصلة بين نتائج الإدارة المؤسسية والمستويات المقترحة لبرنامج العمل، والميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج. وعلى الرغم من أن هذا النظام جديد نسبيا فإن الاستعراض الفصلي الثالث سيوفر العناصر المطلوبة للانتهاء من وضع المؤشرات المتوقعة لعام 2008 والتي ستعرض على المجلس في ديسمبر/كانون الأول.

43- وأتت اللجنة على التحول المطرد في نشاط الإشراف من المؤسسات المتعاونة إلى الصندوق. وختم رئيس اللجنة بقوله أن على المجلس أن يتوقع جودة أفضل وفعالية أكثر للإشراف نتيجة لهذا التحول، وانخفاض التكاليف على المدى المتوسط.

44- وأخيرا، فيما يتعلق بمكتب التقييم فإن الانخفاض بنسبة 13 في المائة بالقيمة الحقيقية في الميزانية المقترحة لعام 2008 ستكون موضع تقدير، مع الأخذ في الحسبان على وجه الخصوص الزيادة الكبيرة في تكاليف الموظفين التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية. على أن المجلس في حاجة إلى أن ينظر في جانبين، الأول هو أن زيادة تقييد الميزانية، والتخفيضات والتأجيلات في أنشطة مكتب التقييم ينبغي ألا تتطوي على آثار سلبية على المساءلة والتعلم في المنظمة. وثانيا، ينبغي لمكتب التقييم أن يستكشف إمكانية وضع مؤشرات ومعايير لتقييم كفاءة ميزانيته بالتشاور مع لجنة التقييم في سياق إعداد برنامج العمل والميزانية لعام 2009.

